عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية
دراسة تحليلية في الاسباب والافاق المستقبلية

أ.م.د. أحمد فاضل جاسم الداوّد(*)

ملخص البحث :

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على ظاهرة عدم الاستقرار المجتمعي التي شهدتها المجتمعات العربية منذ منتص القرن الماضي وما رافها من إنعكاسات أدت إلى تجذر هذه الظاهرة الخطيرة ، إذ يحاول البحث تحديد مفهوم عدم الاستقرار المجتمعي من خلال أنواعه الثلاثة والتي تترابط فيما بينها منتجة لنا عدم استقرار مجتمعي وهي عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ومن ثم معرفة الأسباب الداخلية والخارجية لهذه الظاهرة كأسباب سياسية مثل أزمة الهوية والمشاركة وترسبات الاستبداد والتحول الديمقراطي الزائف والارهاب وأعمال العنف ، فضلا عن الاسباب الخارجية التي توزعت بين تأثيرات القوى الإقليمية والدولية وسياساتهما وإنعكاساتهما على واقع المجتمعات العربية وأنظمتها السياسية ، كما يهدف البحث إلى تحديد رؤية مستقبلية من خلال طرح مشاهد لمعرفة مدى استمرارية هذه الظاهرة أو زوالها وصولا لتحديد مجموعة من الاستنتاجات الخاصة بذلك .

المقدمة :

مرت البلدان العربية بمراحل متعددة في حياتها السياسية بدءاً منذ حصولها على استقلالها من الاستعمار في منتصف القرن الماضي وكانت هموم النخب السياسية والمثقفة في حينها هو منصبا في كيفية التخلص من آرث الاستعمار وترسباته بما حمله من سياسات قمعية أدت إلى تعرض العديد من أجيال الدول العربية للمعاناة والجور

(*) الجامعة التقنية الوسطى، بغداد، العراق..

والظلم والتشريد ولاسيما أثناء مرحلة الحرب العالمية الثانية وتحديدا في أغلب البلدان التي وقعت تحت الانتداب البريطاني والفرنسي والايطالي ، فاتجهت تبعا لذلك بخطوات جرئية نحو بناء الدولة ومؤسساتها من جانب النخب السياسية الحاكمة سواء كانت نخب ملكية وراثية أو عسكرية جاءت بثورات نتيجة تدخل الجيش في الحياة السياسية . وبذلك شقت أغلب البلدان العربية طريقها السياسي الجديد بما تحمله من فلسفات سياسية وعقائدية وأيديولوجية وحتى أقتصادية واجتماعية وثقافية مسايرة لهذا الفكر أو ذاك ، فمنها من أخذ بالفكر الاشتراكي والاقتصاد المخطط مركزيا ومنها من أتخذ أطار النظم الملكية الدستورية أسوة بالنظام البرلماني البريطاني وبتوجهات الاقتصاد الحر أو الاقتصاد المدار من قبل الدولة ذاتها كونها بلدان مازالت في تلك الفترة في بدايات تنميتها الاقتصادية وتنشئتها الاجتماعية . إلا إنها في مسيرتها الطويلة مرت بإزمات متعددة منها ماهو داخلي وبمضامين سياسية واقتصادية وأجتماعية ومنها ماهو خارجي وبمضامين متعددة أيضا كالتدخل في الحياة السياسية وسياسات الضغوط والتأثير والمحاور تبعا لمجريات الاحداث الدولية ومنها الاحداث التي عصفت بمنطقة الشرق الاوسط عموما والمنطقة العربية بشكل خاص . فبرزت تبعا لذلك تحديات من نوع خاص نشأة وبشكل فاعل أوائل عقد التسعينيات من القرن الماضي ولاسيما بعد أنتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين (الولايات المتحدة وحلفائها . والاتحاد السوفيتي السابق) ولاسيما بعد إعلان الولايات المتحدة الامريكية عن ولادة النظام الدولي الجديد الذي يقوم على الحرية والديمقراطية وفي حقوق الانسان وحرياته الاساسية فلم تعد قضية حقوق الانسان شأنا داخليا كما في السابق إذ من حق العالم أن يتدخل في حالة حدوث انتهاكات لحقوق الانسان . فإجتاحت مفردات النظام الدولي الجديد العالم العربي ودخل في مرحلة جديدة من التحدي تعتمد على ضرورة الانتقال بالنظم السياسية العربية من الشرعية الثورية أو الملكية إلى الشرعية الدستورية والاعتماد على الشعب كونه مصدر السلطات .

وعليه جاء أهمية البحث ليوضح ظاهرة عدم الاستقرار المجتمعي التي أجتاحت البلدان العربية خلال العقدين الأخرين ولاسيما منذ عام 2000 ولغاية عام 2017 ، وهذه

الظاهرة في واقعها لم تكن مقتصرة على عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته البلدان العربية خلال موجه ثورات الربيع العربي فحسب وإنما أمتد ليشمل جوانب الحياة الأخرى (الاقتصادية والاجتماعية) فشهدت الدول العربية تبعا لذلك عدم استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي وفي مراحل مختلفة ومتعددة أسهمت بشكل أو بأخر في إنتاج عدم الاستقرار المجتمعي بشكله الجمعي أو الكلي .

ولذلك يهدف البحث لتسليط الضوء على بعض المفاهيم المتعددة لظاهرة عدم الاستقرار سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا وصولا لتحديد مفهوم جامع وشامل لعدم الاستقرار المجتمعي ، كما ويسعى البحث لتحديد الاسباب الداخلية والخارجية وراء وجودية واستمرارية ظاهرة عدم الاستقرار في المجتمعات العربية وصولا لتحديد أفاقها المستقبلية .

وعلى أساس ما تقدم أنطلقت إشكالية البحث من مدى قدرة البلدان العربية سواء كانت مجتمعة أو بشكل فردي على تحقيق الاستقرار المجتمعي بكل جوانبه من خلال القدرة على بناء إستراتيجية قادرة على أحتواء المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتجاوز عليها فثورات الربيع العربي على سبيل المثال جاءت نتيجة لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية كانت متغرسة داخل المجتمعات العربية إلى أن جاءت الفرصة لظهورها على السطح سواء كانت بدوافع ومحركات داخلية أو خارجية فالنتيجة كانت الثورة التي قادت الى الفوضى وعدم الاستقرار المجتمعي .

في حين جاءت فرضية البحث من إن استقرار أي مجتمع أو اي دولة يعتمد على مقدار قدرتها وقابليتها على أحتواء التحديات فيها سواء كانت داخلية أو خارجية وتطويعها لخدمة ذلك المجتمع من خلال أعتماد إستراتيجيات موضوعة لهذا الغرض في الجوانب كلها . لذا تحاول فرضية البحث الإجابة على التساؤلات الآتية وهي :

1 . ما المقصود بعدم الاستقرار السياسي الاجتماعي والاقتصادي ؟

2 . ما التحديات الداخلية والخارجية المؤدية لعدم الاستقرار المجتمعي ؟

3 . ما مستقبل الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية ؟

4 . ما الحلول الكفيلة لمواجهة ظاهرة عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية ؟

منهجية البحث : أعتمد البحث في منهجيته على المنهج الوصفي التحليلي لما له من دور كبير في وصف الظاهرة موضوعة البحث وذكر أسبابها وصولا إلى النتائج المرجوة كما تم الاعتماد على المنهج الاستشرافي المستقبلي لتحديد المشاهد المستقبلية لظاهرة عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية .

هيكلية البحث : يتكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة واستنتاجات ، إذ يتناول المبحث الأول التعريف بمفهوم عدم الاستقرار المجتمعي ، أما الثاني فيتناول الأسباب الداخلية والخارجية لظاهرة عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية في حين يتناول المبحث الثالث الآفاق المستقبلية لظاهرة عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية .

المبحث الأول : ((مفهوم عدم الاستقرار المجتمعي)).

عرفت المجتمعات العربية حالات متكررة من عدم الاستقرار نتيجة لتعرضها لظروف سياسية واقتصادية واجتماعية أسهمت بشكل أو بأخر في إذكاء ظاهرة عدم الاستقرار بسبب التفاعل بين الدوافع الداخلية والدوافع الخارجية والتي كان لها الآثر السلبي في أرباك الانظمة السياسية العربية في شقيها الملكية والجمهورية، إذ كان الدافع المشترك فيها كونها ذات طبيعة متشابهة من حيث التأثير على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فكان للترابط الوثيق بين الازمات السياسية والازمات الاقتصادية وأنعكاساتهما السلبية على الواقع المجتمعي للبلدان العربية دورا كبيرا في تولد ظاهرة عدم الاستقرار كقضية التحول الديمقراطي ومتطلباته وقضية حقوق الانسان وحرياته الاساسية وأزمة الهوية والمواطنة وطبيعة التعامل مع الاقليات الدينية أو العرقية والأثنية وحقوقها وإشكالية التعاقب على السلطة وقضايا الاندماج الاجتماعي والسلم الاهلي، وفي الوقت الحاضر أثيرت قضايا أخرى كالطائفية والمناطقية فضلا عن التطرف الديني والحركات الارهابية التي أجتاحت بعض البلدان العربية كأحدى الازمات السياسية والتي كان لمظاهرها دورا كبيرا في إثارة واستمرار ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والذي تناغم مع التراجع الاقتصادي ، فمن المؤكد ان الاستقرار السياسي ونجاح التحول

الديمقراطي مع وجود تنمية اقتصادية حقيقية ونمو اقتصادي ناجح وكبير سينعكس بالايجاب على استقرار الواقع الاجتماعي للمجتمعات العربية، لكن ما يحصل الآن في المجتمعات العربية هو العكس تماما أمام تزايد الصراعات الداخلية وموجة الارهاب الاعمى كما في سوريا والعراق وليبيا وتونس ومصر والاردن والكويت والسعودية. وأمام تلك المعطيات يطرح السؤال الآتي نفسه هنا، ما المقصود بعدم الاستقرار؟.

إن مفهوم عدم الاستقرار بشكله العام مفهوم نسبي ولا يقتصر على تعريف واحد أو يعتمد على مؤشر واحد فحسب وإنما يمتد ليشمل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية كلها كالصراعات السياسية الداخلية بين القوى المكوّنة للنظام السياسي وكثرة تدخل الجيش في الحياة السياسية والتظاهرات الشعبية المقترنة بالعنف السياسي وإنعدام المشاركة السياسية وإنحسار الهوية الوطنية وتراجعها أمام سطوة الولاءات الفرعية والهويات الثانونية فضلا عن التراجع الاقتصادي وتراجع معدلات الدخل الفردي والبطالة والامية والتخلف وإنخفاض الدخل القومي الاجمالي كلها مؤشرات ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية لها مدلولاتها وتأثيراتها السلبية على الواقع المجتمعي وأستقراره في الدول العربية . وهي بذلك تولد عدم استقرار بصوره الثلاثة اللذان يقودان بدورهما لعدم الاستقرار المجتمعي الذي يعد في أحدى جوانبه الفوضى إن صح التعبير . وعليه فإن تحقق الاستقرار السياسي بالديمقراطية (الديمقراطية السياسية) ونجاحه سيقود حتما إلى استقرار اجتماعي بمعنى سيحقق الديمقراطية الاجتماعية التي تعد أختيار اقتصادي لا يمكن تحقيقه مع غياب الديمقراطية السياسية واستقرارها في البلد الواحد(1). وعلى أساس ما تقدم فإن أغلب الباحثين في العلوم السياسية عرفوا عدم الاستقرار بأنواعه المختلفة التي تتعرض لها الدول بلالات متعددة كونه مفهوم نسبي وغامض ومتعدد الابعاد ولا يوجد تعريف جامع أو شامل له كونه يعتمد على العديد من المظاهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

الدكتور محمد عابد الجابري أعتمد على درجة توفر مستلزمات الديمقراطية فإذا أنعدمت تلك المستلزمات فلا وجود للاستقرار ومن ثم يعرف عدم الاستقرار بإنه أنعدام الديمقراطية كإطار لممارسة الإنسان لحقوق المواطنة والتعبير الحر والاعتراف

بالاختلاف والتداول السلمي للسلطة والفصل بين السلطات(2). ويبدو ومن خلال هذا التعريف ان الجابري يحصر ظاهرة عدم الاستقرار في البلدان العربية من زاوية تعثر تجاربها الديمقراطية وعدم قدرتها على تحقيق متطلبات التحول الديمقراطي جميعها، إلا إنه اقتصر على الجوانب السياسية دون الأشارة للجوانب الاقتصادية والتي تعد من أهم مسببات ومظاهر عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية . كما إن استقرار المجتمعي من عدمه يتحدد بضرورة إرساء الديمقراطية وأسسها وإقرار ألياتها بغية تمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم وتمكين الحكام أنفسهم من تحويل شرعية حكمهم إلى شرعية ديمقراطية حقيقية .

وعلى صعيد أخر عدَّ جلال معوض مفهوم عدم الاستقرار السياسي بإنه من أكثر المفاهيم السياسية غموضا وتعقيدا فعرفه من زاويتين الأولى بدلالة (عدم الاستقرار الحكومي) بكونه التغيرات السريعة المتتابعة في عناصر الهئية الحاكمة، أما الثانية فعرفه بدلالة عدم الاستقرار النظامي ، بكونه التحولات السريعة في الاطار النظامي للدولة من شكل معين إلى نقيضه من الملكية إلى الجمهورية ومن الحكم المدني إلى الحكم العسكري(3). في حين عرفه حمدي عبد الرحمن حسن بدلالة (عدم قدرة النظام) فهو عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة وتناقض شرعيته وكفائته من جهة أخرى(4). كما وعرفه بعض الباحثين بدلالة (التغيير المستمر) فهو التغيير المستمر في عناصر السلطة من شكل معين إلى نقيضه ويتوسع ليحتوي على الاضطرابات العامة والحروب الأهلية والعنف لسياسي وإزمات اقتصادية حادة وغيرها(5). والبعض يرى أن مظاهر عدم الاستقرار أخذت تربط البيئة الإقليمية والدولية معا بسبب أمتداد تأثيراتها إلى المحيط الخارجي للدولة، وهنا توصف حالة عدم الاستقرار في هذه الحالة بكونها أزمة صراعية تركن للحروب المباشرة وتتشاطر عليها قوى إقليمية وأخرى دولية كما حصل في الأزمة الداخلية بين الحكومة المصرية وحركة الأخوان ما بعد 30 /حزيران 2013 وكانت سببا في تولد سياسات المحاور المحور

المستقبلية

المصري السعودي يقابله المحور التركي القطري كذلك الحال بالنسبة للأزمة السورية والتي كانت سببا في تكوين محاور إقليمية . دولية كالمحور الأمريكي الخليجي التركي والمعارضة السورية يقابله المحور الروسي السوري الإيراني . في حين عرف علي الدين هلال عدم الاستقرار السياسي بإنه صفة لصيقة ومصاحبة لفترات انتشار التظاهرات والاضطرابات داخل الدولة إلا إنها تأخذ أشكالا مختلفة من حيث المظهر والحدة والاستمرار من دولة إلى أخرى حسب تكوينها التاريخي والاجتماعي وشكل النظام التسلطي الذي سقط ونوع القوى الاجتماعية التي قادت الثورة وأوليات إدارة عملية الانتقال(6).

وعلى صعيد أخر بعض الباحثين يعرف عدم الاستقرار السياسي بدلالة التعددية السياسية نتيجة وجود أحزاب سياسية عديدة لها أهدافها وبرامجها وأيديولوجياتها التي تؤمن بها وتحاول أن تطبقها على المجتمع سياسيا وأقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، ورغم تنافسها على السلطة في إنتخابات حرة ونزيهة إلا إنها في أحيان كثيرة تكون مدعاة للصراعات والتنافر بدل التعاون والتجاذب كما إنها تحرك التناقضات الطبقية داخل المجتمع الواحد مما يفتح الباب ليس أمام التجانس والاندماج الاجتماعيين فحسب بل أيضا أمام الانتقال السلمي للسلطة هذا الانتقال الذي يكمن وراء الأزمة التي تعانيها الدول العربية في الوقت الراهن(7). فالتعددية بمعناها الحقيقي تعني وجود تنوع في الثقافات والايديولوجيات والافكار وتنوع في الممارسات السياسية وآليات تطبيقها على الواقع المجتمعي، في حين إن التعددية الحزبية في بلد معين مدعاة لحالة عدم الاستقرار في ذلك البلد إذا ما أنطوت على أهمية لحزب واحد وتهميش لدور الأحزاب السياسية الأخرى والتي تعاني التضيق والملاحقة من قبل الحزب الحاكم(8). وعلى أساس ما تقدم وجدت ظاهرة عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية طريقها منذ وقت طويل والتي عانت وما زالت تعاني من عدم استقرار سياسي واقتصادي بسبب توافر مظاهر عدم الاستقرار وأستمراريتها داخل المجتمعات العربية وأهم تلك المظاهر عملية انتقال وتداول السلطة السياسية الذي يعد من أبرز مظاهر عدم الاستقرار في الدول العربية لكونه أتخذ أشكالا عنفية وعسكرية ودموية لم يشهدها التاريخ من قبل

كما في ليبيا بعد الاطاحة بالرئيس معمر القذافي وما تلاها من حروب أهلية بين أمراء الطوائف وأحداث اليمن بعد تنحية الرئيس الاسبق علي عبدالله صالح وعملية الانقلابات العسكرية التي أتخذت شوطا كبيرا في عملية انتقال وتداول السلطة في الجزائر من عام 1962 وحتى 2009 وفي موريتانيا من عام 1978 وحتى 2008 والتغيير الكبير في العراق عام 2003 وأحداث مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 وثورة 30 يونيو 2013 وأحداث سوريا التي بدأت منذ عام 2011 وحتى الآن. أما صموئيل هنتغتون عرف عدم الاستقرار بدلالة تحقيق الاستقرار السياسي نفسه الذي يقترن بإيجاد مؤسسات سياسية وتأسيس الأحزاب السياسية التي تنظم المشاركة السياسية وتمنع انتشار العنف والفساد بتوسيع المساهمة الشعبية في وضع السياسات العامة وفي اختيار الأشخاص للمناصب الرسمية وتوفير آليات المشاركة للنظام السياسي والقدرة على معالجة الأزمات والانقسامات والتوترات في المجتمع، والاستجابة للمطالب الشعبية عبر الديمقراطية وعدالة توزيع المهمات لضمان المساواة وعكس ذلك فإنه عدم استقرار سياسي(9). يتضح لنا مما تقدم إن هذه التعريفات المختلفة لعدم الاستقرار المجتمعي بمستوياته الثلاثة لم تعطينا تعريفا عاما وشاملا بسبب تعدد مظاهره وتشابكها وبالشكل الذي يدفع بمعظم الباحثين للأخذ بأحد الجوانب والتركيز فيه كالمشاركة الشعبية والسياسية وعلاقتها بالاستقرار السياسي أو إنتقال وتداول السلطة أو الصراعات الداخلية والحروب الأهلية والأزمات الاقتصادية والتقلبات الوزارية. وعليه يمكننا في هذا الشأن أن نورد تعريفا من وجهة نظرنا نعتقد أشمل من التعريفات السابقة نوعا ما، فعد الاستقرار المجتمعي هو عبارة عن أزمات متراكمة تصيب هيكل النظام السياسي القائم ومؤسساته وتتفاعل مع ورود أزمات اقتصادية حادة لتنعكس بذلك على الواقع الداخلي لبلد معين مسببة تظاهرات شعبية عامة مطالبة بالإصلاح أو التغيير. وهذا ما حصل فعلا في البلدان العربية أثناء مرحلة ثورات الربيع العربي . أذن يأخذ عدم الاستقرار المجتمعي في الدول العربية دلالاته ومظاهره من عدة مستويات هي .

أولاً : (عدم الاستقرار السياسي). الذي يحصل عندما تكون المؤسسات السياسية في مجتمع معين غير فاعلة في أرضاء رغبات الشعب وآمالهم الأمر الذي يؤدي إلى حالة

من النفور السياسي المرتبط بالعنف نتيجة الانحطاط المؤسسي(10). لذا يعد عدم الاستقرار السياسي السبب الأول والرئيس لما تعانيه المجتمعات العربية من عدم استقرار كونه القاعدة الأساسية التي تسهم في تولد ونشوء حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي معا، إذ إن أغلب الدول العربية شهدت عدم استقرار بشكله العام وبمستوياته الثلاثة. ومن أهم مظاهره هي (11).

1. أنماط أنتقال وتداول السلطة السياسية ، هل هي أنماط سلمية أم عسكرية وعنفية . وأن البلدن العربية جميعها شهدت النمطين والتي كان أخرها ثورات الربيع العربي بما حملته من فوضى سياسية واقتصادية واجتماعية مما دفع ببعض الباحثين إلى تسميتها بثورات الخريف العربي . 2 . درجة البناء القانوني والمؤسسي والدستوري للدولة ، وهذا المؤشر يبرز بشكل جلي في عملية التحول الديمقراطي ومدى تماسك مؤسسات الدولة وينامكايتها في تحقيق متطلبات الديمقراطية إذا ما توفر لها البناء القانوني والدستوري . وهنا ظهرت حالة عدم الاستقرار في البلدان العربية بسبب ضعف وتلكؤ عملية البناء القانوني والدستوري والتناقض الكبير بين النص الدستوري والواقع العملي ، إذ أصبحت هناك الكثير من المواد الدستورية بحاجة إلى التعديل لكي تنسجم مع الواقع العملي والمجتمعي كما في العراق بعد دستور 2005 الدائم (12) .

3 . درجة شرعية النظام السياسي القائم دافع من دوافع الاستقرار من عدمه هل هي شرعية دستورية أم ثورية .

4 . درجة التقلبات الوزارية وعادة تكون متكررة في البلدان العربية فضلا عن قدرة الحكومة في توفير أحتياجات المجتمع وحمايته.

5 . درجة استقرار البرلمان داخليا الممثل للشعب ومدى ما يعانيه من صراعات داخلية بين القوى المكون منها فضلا عن مدى توفر المشاركة الشعبية والتي تعد من أهم حلقات الاستقرار السياسي .

6 . درجة التماسك الشعبي مع النظام والوحدة الوطنية ودرجة الحروب الاهلية والعنف السياسي الداخلي والسلم الاهلي والاندماج الاجتماعي .

ثانياً : (عدم الاستقرار الاقتصادي). هو الحلقة الثانية في عدم الاستقرار المجتمعي والذي له أنعكاساته السلبية على الواقع الاجتماعي في البلدان العربية، إذ إن الاستقرار الاقتصادي عملية نسبية تتأثر بالاستقرار السياسي للبلد المعين ودور هذا الاستقرار في تحقيق استقرار اقتصادي متوازن. إذ إن أغلب البلدان العربية تعاني من عدم استقرار اقتصادي بسبب تراكم مظاهره كالارتفاع في المستوى العام للاسعارالذي يؤدي إلى ابتعاد أصحاب النشاطات الفردية والشركات المحلية من أستخدام العملة التي تنخفض قيمتها وضعف إمكانية الدولة على التصدير والتضخم والانكماش اللذان يقودا إلى سوء توزيع الدخول ، والأزمات المالية وعدم إمكانية جلب الاستثمارات وتراجع معدلات النمو الاقتصادي والفشل في إعداد سياسات مالية واقتصادية قادرة على مواجهة التلقبات الاقتصادية الحادة والمفاجئة وعدم القدرة في معالجة البطالة وأزمة الخريجين وفقدان التوازن في ميزان المدفوعات وضعف التنمية الاقتصادية (13) . لذلك فإن صندوق النقد الدولي يعرف الاستقرار الاقتصادي بإنه الوضعية التي تجنب الدول مخاطر التعرض لأية هزات اقتصادية أو مالية بشكل الذي يمكن الدول من التغلب على التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي وأسعار الصرف والفائدة ومعدلات التضخم وأسواق المال(14).

ثالثاً : (عدم الاستقرار الاجتماعي). هو الجزء الأخيرمن سلسلة عدم الاستقرار المجتمعي المترابطة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ،فإنعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول العربية دفع لحدوث عدم استقرار اجتماعي ، فالأزمات السياسية المتكررة والسياسات الاقتصادية الفاشلة وعدم القدرة على التوظيف والتشغيل وتلكؤ أستجابة الانظمة السياسية للمطاليب الشعبية ولاسيما الاقتصادية منها ، دفعت بالجماهير نحو الخروج والتظاهر واللجوء إلى أعمال العنف والمطالبة بتغير النظام السياسي قطعا(15). ومن أهم مظاهر هذا المستوى من عدم الاستقرار هو أزمة الهوية حينما تتراجع الهوية الوطنية أمام قوة وأعتلاء الهويات الفرعية كالمذهبية أو العرقية أو المناطقية والعشائرية، نيجة الصراعات السياسية فضلا عن أزمة الاقليات وحقوقها في العالم العربي والعدالة الاجتماعية وسوء توزيع الدخل القومي وانتشار الآوبئة والامرض

والفقر والجهل(16). وعلى أساس ما تقدم فإن عدم الاستقرار الاجتماعي يرتبط أرتباطا مباشرا بظهور المشاكل الاجتماعية التي تطفو على المجتمع وهي تتطور مع تقدم الزمن الآمر الذي يؤدي إلى ضرورة تغيير الانظمة والقوانين والمؤسسات المستقرة، ومن ثم تصبح الإدارة الحكومية أمام مشكلة التحديث ومواكبة الأنماط الاجتماعية الجديدة لغرض تحقيق التوازن الاجتماعي .

وعلى أساس ما تقدم فإن عدم الاستقرار المجتمعي هو النتيجة النهائية لتظافر وتشابك حلقات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحسب المعادلة الآتية(17):

تراجع البناء السياسي + تراجع البناء الاقتصادي والاجتماعي
(——————————— = عدم استقرار مجتمعي)
تزايد المطالب الجماهيرية والشعبية

المبحث الثاني: الأسباب الداخلية والخارجية لعدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية.

شهدت الدول العربية واقعا جديدا سياسيا وأقتصاديا واجتماعيا بعد ولادة ثورات الربيع العربي نهاية عام 2010 وما سبقها من أحداث العراق عام 2003 والتي هي النتيجة الحتمية لما تتابع من أحداث الحادي عشر من سبتمبر / أيلول عام 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية وما طرحته الإدارة الأمريكية نفسها من إستراتيجية مكافحة الإرهاب وإعلانها لخارطة الطريق ومشروع الشرق الأوسط الجديد. هذا الواقع أحدثته ظروف المرحلة بمتغيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على استقرار المجتمعات العربية وأوقعتها تحت حالة عدم الاستقرار وأسهمت مجموعة من الأسباب الداخلية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) في خلق عدم الاستقرار المجتمعي وعلى ثلاثة مستويات وصولا لتأثيرالأسباب الخارجية على واقع المجتمعات العربية ودرجة أستقرارها وتقدمها ، وفيما يلي نوضح بشكل عام تلك الأسباب وفقا للمطلبين الآتين :

المستقبلية

أولاً : الأسباب الداخلية : كانت وما زالت هناك العديد من التحديات الداخلية التي أضعفت حالة الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية في كل مرة يراد منها استقرار تلك المجتمعات والتي باتت رهينة السياسات الداخلية للنظم السياسية الحاكمة ودرجة فاعليتها وطبيعة تعاملها مع شعوبها. وتقسم تلك الأسباب التي تعمل بدور التحديات المانعة لتحقيق الاستقرار والثبات والدافعة نحو عدم الاستقرار وأستمراريته إلى صعيدين هي:

أ . على الصعيد السياسي (عوامل عدم الاستقرار السياسي) .

تنوعت عوامل عدم الاستقرار السياسي في البلدان العربية وإزدادت في المرحلة الأخيرة من حياتها مع بدايات ثورات الربيع العربي في نهاية عام 2010 وكان جزءا كبيرا من عوامل عدم الاستقرار دافعا بإتجاه قيام هذه الثورات أملا في التخلص من الموروث الاستبدادي والنخب السياسية الحاكمة التي أستولت على السلطة والحكم منذ البدايات الأولى للتحرر من الاستعمار ، وأهم عوامل عدم الاستقرار السياسي ذات الصبغة السياسية والتي أنعكست بالسلب على الواقع المجتمعي العربي هي :

1 . شيوع ظاهرة التسلط والتفرد بالحكم وإستمرارية الاستحواذ على السلطة ورفض مبدأ تداولها سلميا إلا في اطار محدود وبالشكل الذي يفضي إلى فوز الرئيس والحزب الحاكم في كل إنتخابات رئاسية أو إنتخابات تشريعية ، هذه الظاهرة أدت للهيمنة على المجتمع والتضيق عليه وأضعفت الاتجاهات الفكرية المنافسة الأخرى كرفض التعددية السياسية والحزبية إلا في الحدود الضيقة التي يحددها القانون والتضيق على حرية الصحافة ، مما أدى إلى شيوع ثقافة الخضوع والخوف والإجبار على أختيار الحزب الحاكم والتصويت لصالح الرئيس مما يدل دلالة قاطعة على إن قضية المشاركة الشعبية هي شكلية وفي حدودها الإعلامية ليس إلا ولا تعدو إن تكون نتائج الانتخابات محسومة لصالح الحكومة وحزبها مسبقا(18). كما في تونس في عهد الرئيس الأسبق (زين العابدين بن علي) الذي كان المرشح الرئاسي الوحيد خلال انتخابات عامي 1989و 1994 وحينما فسح المجال للأخرين بالترشيح لأنتخابات عام 1999 كان رمزيا وشكلياً ولاسيما بعد فوزه في انتخابات عامي 2004 و 2009 (19) .

المستقبلية

2 . قضية الشرعية السياسية : عانت المجتمعات العربية من قضية شرعية الحكام والنخب السياسية الحاكمة والتي أستندت إما لشرعية قبلية وراثية أو لشرعية ثورية نتيجة الإنقلابات العسكرية المتكررة التي شهدتها الدول العربية ، وهذه الشرعية أصبحت سببا مباشرا في شيوع ظاهرة عدم الاستقرار في المجتمعات العربية نتيجة الصراعات الخفية والمعلنة بين القوى المكّونة للمجتمع وقوى السلطة، فللشرعية السياسية علاقة مترابطة مع الاستقرار السياسي فكلما تمكنت السلطة من تحقيق الاستقرار السياسي بوسائلها الديمقراطية كلما كان دافعا كبيرا لترسخ شرعيتها وثباتها(20). وعليه فإن أغلب النظم السياسية العربية فقدت شرعيتها نتيجة التطورات الاجتماعية المتلاحقة رغم تحليها بالكفاءة والفاعلية في تيسير الشؤون العامة إلا إن الاستقرار السياسي الذي حققته على الواقع المجتمعي ما هو إلا أستقرارا سلطوياً نتيجة لقيام النظام بضرب قوى التغيير في البلاد ومن ثم تولدت حالة عدم الاستقرار السياسي من الاستقرار السياسي الظاهري نفسه والذي يخفي عوامل الانفجار بشكل جديد من العنف والعنف المضاد الذي يقود لتظاهرات عامة وشعبية وهذا ما حصل في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا وسلطنة عُمان والبحرين والأردن أثناء مرحلة الربيع العربي . بعد أن أخذت شرعية النخب الحاكمة بالتآكل والتراجع وفقدت مبررات وجودها ومكانتها السياسية والوطنية بفعل عوامل القهر والاساليب السلطوية التي مارستها طيلة فترات حكمها مما أدى لتولد حالة الغليان الداخلي داخل المجتمعات العربية نفسها ومنتجة حالة من الاعتراض الاحتجاجي الثوري ليقود للتصادم بين الجماهير وأجهزة السلطة السياسية(21).

3 . شيوع أزمة الثقة بين النخب السياسية الحاكمة وشعوبها ممثلة بفقدان الثقة الشعبية بخطابات السلطة تجاه الديمقراطية والانفتاح السياسي وقضية حقوق الإنسان وحرياته الاساسية، لأن الممارسات الفعلية للنخب السياسيةالحاكمة ما تزال قاصرة تماما في تصديق مضامين ذلك الخطاب حتى الآن مما خلق فجوة كبيرة بين خطاب السلطة وواقعها العملي والمعاش كونها عجزت عن أحراز نجاحات حقيقية للبلاد لا بل إن

أغلب عمليات الانفتاح السياسي ضمن خانة الاصلاح السياسي تعثرت وتراجعت(22).

4 . أزمة المشاركة السياسية التي تعد من أهم مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في البلدان العربية والتي لها إنعكاسات مجتمعية خطيرة . لأن المشاركة تضمن تطلعات الشعوب وحرياتهم السياسية وفق إطار من المنافسة السياسية وبالشكل الذي يهئ آليات فعالة للمراقبة الجماهيرية على أعمال الحكومة وصولا لتحقيق الشفافية المطلوبة. إلا إنها تتحول إلى أزمة نتيجة عدم رغبة النخب السياسية الحاكمة بإحتواء تطلعات الجماهير بمشاركتهم لإدارة الشؤون العامة والتي من الممكن أن تظفي شرعية كبيرة على الانظمة السياسية الحاكمة ، وهي وإن سمحت بالمشاركة فإنها محدودة كون مؤسساتها السياسية غير قادرة على إستيعاب مطاليب الجماهير المتزايدة بسبب إتصافها بالجموع وعدم الديناميكية الأمر الذي أنتج حالة الرفض لسياسات النظم السياسية الحاكمة(23). وعلى أساس ما تقدم فإن السلطات العربية مارست عملية الأحتكار للعمل السياسي وبالشكل الذي أثر سلبا على الواقع الديمقراطي للمجتمعات العربية ووصمها بعدم الاستقرار وأفرز مشكلات جديدة هي(24).

أ . حرمات فئات الشباب الواعي والمثقف من المشاركة السياسية يجعلهم عرضة لتأثير الإسلام المتطرف كون الحرمان يقود إلى التخندق والبحث عن حلول غير إيجابية.

ب . أصبح العمل السياسي الحر تحت هيمنة السلطة السياسية وهي التي ترعاه من دون وجود منافسة سياسية حقيقية هدفه الاساس هو التسويق للنخب الحاكمة فتصبح بذلك الاحزاب السياسية والمؤسسات وسائل داعمة تؤدلج للسلطة ليس إلا. في حين أصبح العمل السياسي السري ينمو في ظل مناخ متأزم ويعاني من الملاحقة والتهميش والقمع.

ج . إنحدار ثقافة المواطنة وتراجعها أمام إعتلاء ثقافات جديدة هي بطبيعتها قومية أو دينية مذهبية أو قبلية أو حزبية ضيقة وعدم القدرة على تجديد قوة المجتمع نتيجة غياب مبدأ التداول السلمي للسلطة .

5 . الصراعات المستمرة بين الاحزاب السياسية في البلدان العربية أحدى المؤشرات المهمة لعدم الاستقرار السياسي ، فعلى الرغم من إن الاحزاب تقوم بملئ الفرغ بين الدولة ومجتمعها بما تقدمه من ممارسات ديمقراطية إلا إنها في أغلب الاحيان السبب الرئيس في تدهور الاستقرار السياسي نتيجة صراعاتها وأبتعادها عن الممارسات الديمقراطية كالاحزاب الاسلاموية والاحزب ذات التوجهات البراغماتية المصلحية ، وفي هذا الصدد تميزت الاحزاب السياسية العربية بسمات متعددة جعلت منها سببا مباشرا في عدم الاستقرار السياسي الذي تعيشه العديد من الدول العربية وهي (25) :

أ . إنها أحزاب لا تؤمن بالعمل الديمقراطي ضمن هياكلها الداخلية خاصة الاحزاب الدينية كحركة الاخوان المسلمين في مصر وتونس والاردن وسوريا والاحزاب العلمانية الاخرى، ومن ثم فإنها لا تؤمن بمبدأ التداول السلمي للسلطة أو الانتخابات النزيهة إلا إنها تطالببمبادئ الديمقراطية ومسلماتها ضمن بنية النظام السياسي القائم وتدخل في صراعات حادة إما مع أجهزة السلطة أو مع أحزاب أخرى .

ب . كثرة لجوئها لإستخدام وسائل العنف في تعاملها مع بعضها البعض أو في تعاملها مع أجهزة الدولة .

ج . تميزها بالانشقاق والتشرذم والرغبة الحميمة للإستحواذ على السلطة لجني منافعها ومكاسبها وإمتيازاتها ، وهذا يعني سيادة مفاهيم التفكك والنزوع الدائم نحوالتحالفات ليس بهدف تطوير العمل السياسي الديمقراطي وإنما بدوافع مصلحية ومكاسب حزبية، فبدلا من الانصها والتكتل لخلق ثقافة وطنية ديمقراطية تنتج بيئة ديمقراطية حقيقية للديمقراطية نراها تركن لثقافة سياسية قائمة على الواقع الانقسامي فيتحول العمل الحزبي إلى تصور شخصي ومرتبط بتوجهات شخصية بدلا من أن يكون عملاً سياسيا جماعيا ودافعا نحو تكريس القيم الديمقراطية في الحرية وحقوق المواطنة والتنمية الاقتصادية الحقيقية وصولا لتحقيق الرفاهية الاجتماعية . وهذه سمات أغلب الاحزاب السياسية العربية سابقا وفي الوقت الحاضر سواء في مصر أو المغرب والجزائر وتونس واليمن والعراق والاردن ومنها ما تتحلى بسمة الضعف الكبير وبالشكل الذي لا ترتقي لمستوى العمل الحزبي والسياسي أمام تمركز السلطة حتى وإن كانت منتخبة .

6 . ضعف مؤسسات المجتمع المدني داخل المجتمعات العربية رغم كثرتها إلا إنها لم تستطيع من ملئ الفراغ السياسي والديمقراطي بما يؤمن للأفراد وسيلة فعلية للإيصال صوتهم ومطاليبهم والتي عادة ما تتمحور حول قضايا اقتصادية واجتماعية وخدمات والتي تعد من المسببات الرئيسية للحركات الاحتجاجية المتكررة في عالمنا العربي . إن لمؤسسات المجتمع المدني دورا كبيرا في دعم جهود الدولة لإقامة تنمية اقتصادية واجتماعية وتوفير فرص العمل والتشغيل للقضاء على البطالة إلا إن عدم سن قوانين تسهل من تشكيل هذه لمؤسسات كان سببا في خلق بيئة غير مستقرة كما في مصر(26).

7 . الحركات الاحتجاجية التي أجتاحت البلدان العربية والمطالبة بالتغيير السياسي الجذري والذي لم يكن متوقعا منذ بدايات عام 2011 والتي تميزت بعدم وجود قيادة موحدة أو مركز اعلامي وإنما اعتمدت على مواقع التواصل الاجتماعي في تنظيم نفسها، كما إنها إجتماعية أكثر منها سياسية كونها سعت لأن تكون خارج التوجهات الحزبية وتنظيماتها ولا تعبر عن "قيدة معينة أو إيدلوجية لحزب معين ، وحتى الاحتجاجات العمالية في طبيعتها خرجت عن أطر النقابات المهنية التابعة لها وطالبت بتغيير قياديها(27). إن هذه الحركات الشعبية في واقع أمرها أسهمت بشكل فاعل في تكوين وتشكيل حالة عدم الاستقرار السياسي ولاسيما بعد تحولها لثورات شعبية فعالة غيرت النخب السياسية الحاكمة كما في تونس وليبيا ومصر واليمن وأستمرت في سوريا والبحرين .

8 . تصاعد وتنامي قوى الإسلام السياسي والتي برزت بشكل واقعي ما بعد ثورات الربيع العربي والتي سعت لإستحكام سيطرتها بفعل قوتها وقاعدتها الشعبية على مفاصل المجتمعات العربية كما حصل في تونس ومصر. إلا إن حركة النهضة الإسلامية بزعامة راشد الغنوشي في تونس إستطاعت من إعادة صياغة مفاهيمها السلوكية والعملية لكي تنسجم مع الواقع الديمقراطي وبذلك استطاعت من الفوز بإغلبية الاصوات فيالانتخابات التونسية عام 2011 ، في حين حركة الاخوان المصرية رغم فوزها بالانتخابات المصرية بادئ الأمر إلا إنها كانت سببا في تراجع الواقع السياسي

والاقتصادي والاجتماعي في مصر بسبب حداثتها في الحكم مما كان السبب لتدخل الجيش في 30 / حزيران عام 2013 وما تلاها من إحداث مارستها هذه الحركة بإعلانها أستخدام القوة المسلحة ضد الدولة .

ب . على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي .

أسهمت الأسباب الاقتصادية والاجتماعية وتراكمها عبر عقود من الزمن دون إيجاد الحلول والمعالجات الناجحة لها في زعزعة الاستقرار الداخلي لأغلب البلدان العربية وأعتبرت من قبل العديد من الباحثين في الشؤون السياسية بإنها المحرك الرئيس لعدم الاستقرار السياسي كونها ذات إنعكاسات سياسية خطيرة ، فالتلكؤ الاقتصادي وعدم القدرة على بناء قاعدة اقتصادية رصينة تواجه التحديات الاقتصادية الدولية ولا تنكسر أمامها وعدم القدرة على تحقيق النمو الاقتصادي وتراجع الدخل الاجمالي القومي وتدني الدخل الفردي وتراجع مستويات المعيشة وانتشار الفقر والامراض والاوبئة وعدم وجود رؤية اقتصادية حقيقية منطلقة من إستراتيجية فعلية لإحداث التنمية الوطنية الشاملة بفروعها كلها سواء كانت تنمية بشرية أو اجتماعية أو سياسية أو بيئية أواقتصادية المطلوبة والتي لا تقتصر على مرحلة معينة بذاتها وإنما تمتد حسب الأحداث الزمنية والوقائع الاقتصادية وما يشهده العالم من تقلبات أقتصادية مختلفة . وفي هذا الصدد يمكننا تحديد الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي كانت وما زالت سببا آخر ومضاف لعدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية وهي :

1 . أرتفاع معدلات البطالة بشكل مخيف في أغلب البلدان العربية ولاسيما تلك الدول التي شهدث ثورات الربيع العربي ما بعد عام 2010 وإنعكاساتها الاجتماعية الخطيرة ، إذ أن ارتفاع البطالة بين صفوف الشباب تحديدا كانت سبباً مباشراً أما في توجههم نحو أعمال العنف والجريمة المنظمة أو توجههم للارتماء بأحضان القوى الإرهابية وهذه كارثة كبيرة أخذت تشهدها المجتمعات العربية . ومن المؤكد إن تزايد نسبة البطالة في العالم العربي يرجع لأسباب عديدة لايسع المجال هنا لذكرها إلا إنه غالبا ما تعود لأسباب سياسية تتمثل بعدم قدرة النخب السياسية الحاكمة من بناء إستراتيجية

المستقبلية

اقتصادية رصينة وتحسين ميزان المدفوعات وتراجع الصادرات أمام تزايد الواردات الخارجية فضلا عن التضخم والاعتماد على ريع آحادي الجانب وأهمال القطاعات الأخرى أمام تراكم الأحداث السياسية الداخلية كالتظاهرات المطالبة بالتغيير هنا أو هناك أو دور القوى الدولية والتقلبات الاقتصادية العالمية . ففي مصربلغت نسبة البطالة بـ(12.7 0/0) عام 2016 بين الفئات العمرية من 16 . 64 سنة وهذا يؤشر لنا إن نسبة البطالة من فئة الشباب هي 27.3 0/0 من اجمالي قوة العمل تتراوح أعمارهم بين 15 . 29سنة(28). أما في الجزائر بلغت نسبة البطالة (10.05 0/0) عام 2016 إذ مست البطالة النساء وحاملي الشهادات العليا حسب تقرير الديوان الوطني للأحصائيات ONS وهذا يعني أن 2,272000 مليون من المواطنين عاطلون عن العمل(29). وفي تونس بلغت نسبة البطالة (15.6 0/0) عام 2016 إذ أكد المعهد التونسي للأحصاء عن أكثر من 629 ألف عاطل عن العمل(30). في حين بلغت بالمغرب عام 2017 (10.2 0/0) حسب تقديرات صندوق النقد الدولي الذي دعى الحكومة المغربية لضرورة إيجاد الحلول لها ولاسيما بعد فقدان نحو 160 الف منصب شغل في القطاع الزراعي وحده(31). في حين أن لبطالة في دول مجلس التعاون الخليجي وحسب تقرير (دافوس) الصادر في شهر أكتوبر/ تشرين الأول لعام 2014 بلغت لسلطنة عمان 8.2. والبحرين 7.4 البطالة والسعودية 5.6 والامارات 3.8 والكويت 1.5 وقطر 0.6 (32) .

2 . تدني نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي السنوي في أغلب البلدان العربية والذي أسهم في زيادة المشكلات الاجتماعية ولا سيما للشرائح ذات الدخول المتدنية أو المنخفظة مما كان له الأثر البالغ في إشتراكهم أما في الحركات الاحتجاجية المطالبة بالإصلاح أو التغيير أو إندفاعهم لممارسة أعمال أضافية مرهقة وحسب بيانات البنك الدولي خلال عام 2015 على سبيل المثال يتضح لنا أن المدخولات الفردية متفاوتة من بلد إلى أخر بشكل كبير وهي تسجل دون الصفر في ليبيا والصومال وسوريا وحسب الاسعار الثابتة للدولار الامريكي وكما في الجدول رقم (1) المبين هنا(33).

المستقبلية

ت	الدولة	2015	ت	الدولة	2015	ت	الدولة	2015
1	الاردن	10.760	8	الصومال	ــ	15	قطر	138.480
2	الامارات	70.020	9	العراق	15.340	16	ليبيا	ــ
3	البحرين	38.660	10	الكويت	84.360	17	موريتانيا	ــ
4	الجزائر	14.300	11	المغرب	7.690	18	جيبوتي	ــ
5	سوريا	ــ	12	السعودية	54.840	19	تونس	4.329
6	اليمن	2.720	13	مصر	10.710			
7	السودان	3.990	14	عمان	38.650			

3 . مشكلة الفقر وأنتشاره في أغلب المجتمعات العربية والذي أدى لتولد ظاهرة عدم الاستقرار المجتمعي بشقها الاجتماعي لما له من إنعكاسات سلبية على الواقع السياسي بتفاعله مع عوامل أخرى أسهمت بشكلٍ أو أخر في تولد ونشوء العنف سواء كان أجتماعيا أو سياسيا . ولو عدنا لتقارير التنمية البشرية لوجدنا ان الدول العربية تسجل مراتب متدنية من بين دول العالم في مجال الفقر ولا سيما بعد التراجعات التي أصابت الطبقة الوسطى العربية وإتساع الفجوة بين الاثرياء والفقراء بسبب سياسات الخصصة وتراجع الدولة عن دعم قطاعات اقتصادية مهمة ودعم بعض المواد الغذائية مما أسهم في تولد شبكات كبيرة من الفقراء تقدر بـ 56 0/0 من شعوب الدول العربية (34) .ويمكننا في هذا الصدد أن نبين من وجهة نظرنا بعض الأسباب التي وقفت وراء هذه الظاهرة وهي :

أ . عدم وجود خطط وسياسات عامة مدروسة لإستيعاب الزيادة السنوية الحاصلة في السكان ، فضلاعن عدم القدرة أيضا من جانب الإدارات الحكومية نفسها في تحديد أسباب الفقر ووضع المعالجات الضرورية له في أقل تقدير . كما إن الانتقال السريع من الاقتصاد المخطط مركزيا والمدعوم من قبل الدولة إلى الاقتصاد الحر والرأسمالي وإعتماد سياسات الخصصة وارتفاع الاسعار أدى لتشكيل أفواج كبيرة من الفقراء .

ب . تزايد نسبة البطالة ولا سيما ضمن الطبقة الوسطى وعدم إمكانية حلها أنتج العديد من العوائل التي تعاني من الفقر . والخلل في توزيع الثروات وتوظيف الاموال وإعادة الاستثمارات بما يخدم الشرائح الكادحة ، مما أدى لعدم تكافؤ الفرص الاقتصادية .

المستقبلية

ج . الضعف الواضح في تنويع الاقتصاديات الوطنية وتوسيعها وبالشكل الذي يضمن إستعياب الاعداد المتزايدة الباحثة عن العمل ولقمة العيش فضلا عن التراجع في وضع سياسات الأمن الغذائي وإنعدام الرؤى الإستراتيجية لإستيعاب إحتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة .

4 . الديون الخارجية ، مازالت تعاني البلدان العربية من مسألة الديون الخارجية وهي أرتفعت بشكل مخيف لتسجل أعلى معدلاتها خلال عام 2016 في أغلب البلدان العربية ، إن لهذه الديون أثر بالغ في عدم الأستقرار المجتمعي للبلدان العربية لكونها تعرقل جهود الدول نفسها في بناء وتطوير أقتصاد متقدم ومتنوع يسهم بشكل كبير في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للافراد ويقلل من تأثيراتها على النظام السياسي القائم .إذ أن الدين الخارجي للدول العربية سجل أرتفاعا كبيرا عام 2017 حسب تقرير إجمالي الدين الخارجي الذي نشرته المؤسسة العربية لضمان وإئتمان الصادرات فبعد أن كانت الديون الخارجية 426.4 مليار دولار عام 2000 أصبحت 1.14 تريليون دولار خلال عام 2017 (35) . ففي العراق كشفت اللجنة المالية في البرلمان العراقي عن أن الدين الخارجي للعراق بلغ 82 مليار دولار تضاف له حجم الدين الداخلي ليصبح حجم الدين الداخلي والخارجي بـ 120 مليار دولار (36).أما مصر بلغ الدين الخارجي للنصف الاول من عام 2017 بـ 60.1 والمغرب بلغ 34.6 مليار دولار لنفس العام ، أما لبنان فبلغ الدين الخارجي 29مليار دولار وفي تونس بلغ 28.7 مليار دولار وفي الاردن بلغ 26.6 مليار دولار (37) .

5 . التوزيع الخاطئ للثروة والمداخيل وغلبة الحرمان على شرائح المجتمع العربي ، بمعنى هناك تراجع في عدالة توزيع الدخل والذي يُعد أحد أهم مؤشرات برنامج الامم المتحدة الإنمائي الذي اعتمد في ترتيب البلدان ضمن سلم التنمية البشرية والذي كشف بدوره عن تراجع البلدان العربية بنسة 27 0/0 وذلك بسبب عدم العدالة في توزيع الدخول، فالكويت مثلا تراجعت من مرتبة 33 عام 2010 إلى مرتبة 47 عام 2011(38). إن التفاوت الكبير في توزيع المداخيل أوالثروة الوطنية يؤدي قطعا لإختلالات اجتماعية تتحول لتظاهرات شعبية تدفعها أسباب اقتصادية واجتماعية

متراكمة لتلقي بضلالها على الواقع المجتمعي العربي مسببة عدم استقراره بالأضافة لتولد العنف السياسي الذي يدفع لإرهاق الأجهزة الأمنية ويقود لعدم الاستقرار الأمني ومن ثم يؤثر بشكل سلبي على تقدم وتطور ونموالاقتصاد الوطني وعلى الاستثمار(39). وعلية كان وما زال سوء توزيع الدخول أحد أهم محركات ثورات الربيع العربي منذعام 2011 . وعلى صعيد أخر نلحظ ان الدول العربية مازالت متخلفة عن ركب التنمية البشرية ولاسيما فئات الشباب والنساء كونها مازالت تسجل أعلى معدل بطالة بين الشباب حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2016 الذي أعده برنامج الامم المتحدة الإنمائي والذي أوضح المشاركة المتدنية للمرأة العربية في القوى العاملة وعدم المساواة والفوارق بين الارياف والمدن (40) .

ثانيا : الأسباب الخارجية لعدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية .

حاولت النخب السياسية الحاكمة أن تغلق مجتمعاتها عن التأثيرات الخارجية إلا إنها لم تفلح في ذلك رغم إقرارها لعدة قوانين ولا سيما في ظل التطور الهائل في وسائل الاتصالات وانتقال المعلومات. فكان من نتيجة ذلك التأثيرالثقافي المباشر الذي لعب دورا كبيرا في زيادة مطالبة الشعوب العربية بالحرية والديمقراطية وحقوق الانسان وتحسين الحياة المعاشية ومحاربة الفساد، وأمام هذه المعطيات تبرز لنا مجموعة من الحقائق هي:

1 . إدراك الشعوب العربية لواقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ورغبتها الحقيقية في التغيير السياسي للتخلص من أرث طويل من استحكام النخب السياسية الحاكمة كان سببا في عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية .

2 . الرغبة الشديدة للشعوب العربية للأخذ بالديمقراطية الغربية القائمة على أساس التعددية والحرية وتكافؤ الفرص الاقتصادية والنمو الاقتصادي السريع والعدالة الاجتماعية ، فكان لتلك الرغبات دوراً مؤثراً في إشاعة عدم الاستقرار المجتمعي .

المستقبلية

3 . فشلت وسائل القمع المختلفة وقوانين الطوارئ التي مارستها النخب السياسية الحاكمة في ترويض الشعوب العربية ومنعها من أخذ دورها الحقيقي في إحداث التغيير المبتغلى والمنطلق من تطلعاتها الحقيقية التي تقف ورائها المطاليب الشعبية كلها .

إن هذه المدركات كانت ومن دون أدنى شك سببا مباشرا في إثارة التوجهات الغربية والخارجية لعب دور محوري في التدخل في الشؤون العربية ورسم تطلعات شعوبها وفق ما تملئ عليها مصالحها السياسية والاقتصادية والإستراتيجية والتي تصب قطعا في خانة المحافظة عليها وكيفية إستمراريتها . فكانت لتدخلاتها عاملا مهما من عوامل عدم الاستقرار المجتمعي الذي أصاب الشعوب العربية وأخر تقدمها، وأهم هذه العوامل هي :

1 . السياسات الغربية وأهدافها والتي تمثلت بالسياسات الامريكية تجاه البلدان العربية والتي توزعت وفق إستراتيجيات مختلفة ومتنوعة أثناء مرحلة الحرب الباردة وما بعد أنتهائها ولاسيما مشاريع الاحتواء المزدوج لعام 1998 ومشروع الشرق أوسطية والشرق الاوسط الكبير وإستراتيجية مكافحة الارهاب والحرب على الارهاب وأخرها التدخل في رسم ثورات الربيع العربي وتحديد توجهاتها وبالشكل الذي أخر عملية التحول الديمقراطي الحقيقي بدلا من أن يقدم الدعم اللازم والضروري لها ، وبهذا كانت السياسة الأمريكية وخاصة مرحلة الرئيس الأمريكي الاسيق باراك أوباما متخبطة وغير فعالة وأحد أهم اسباب ظاهرة عدم الاستقرارالسياسي في البلدان العربية (41) .

2 . صراع الإستراتيجيات الإقليمية . الإقليمية والإقليمية الدولية ضمن أقليم المنطقة العربية والذي كان ومازال سببا فاعلا في تعمق ظاهرة عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية إذ شهد النظام الإقليمي العربي صراعات بين القوى الإقليمية غير العربية والمحيطة بالبلدان العربية كتركيا وإيران وكلاهما دخلا في منافسات حادة مع بعضهما ومع القوى الدولية الأخرى كالولايات المتحدة وروسيا الاتحادية في ضمان مصالحهما في البلدان العربية واستمرارها وخاصة العراق ودول الخليج العربية الغنية بالبترول .

3 . دور العامل الاسرائيلي الذي لم يكن على الاطلاق عامل استقرار للبلدان العربية وإنما كانت السياسة الاسرائيلة تسعى دائما لتفتيت دول الطوق العربي وما بعدها

لضمان أمنها واستقرارها ولاسيما ما بعد انتهاء حرب تشرين الثاني عام 1973 وخسارتها لقناة السويس التي استولت عليها في حرب حزيران عام 1967 ، وتمثلت الاهداف الاسرائيلية ومازالت تجاه البلدان العربية بما يلي :

أ . استثمار حالة الضعف العربي والتأخر الافتصادي والصناعي في تقوية نفسها عسكريا وماليا واقتصاديا ليسهل عليها تفتيت القوى العربية التي المؤثرة على الوجود الاسرائيلي وبالذات العراق وسوريا ومصر وهي نجحت بذلك وبشكل تام في العراق وسوريا وبشكل جزئي في مصر وبقية البلدان العربية .

ب . تمكنت إسرائيل من ضمان تفوقها العسكري والاقتصادي وكسب المجتمع الدولي لجانبها في صراعها مع العرب وتمكنت من تغيير معادلة الصراع العربي . الصهيوني إلى الصراع العربي . العربي أو إلى الصراع العربي . الإيراني . وهي بهذه السياسة تمكنت من ضمان أمنها القومي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا رغم حالة التناقض التي تعيشها بكونها لا تزال تبحث عن ذاتها وغير واثقة بكونها دولة على حد قول مناحيم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق (لم يتوفر لإسرائيل بعد الوقت كي تكون نظاما اجتماعيا محددا يتلائم بقدر معقول من أجل السلام) (42) .

4 . أسباب خارجية أخرى عديدة كالتدخل الروسي ومحاولة روسيا الاتحادية من بيان قدراتها العسكرية على المسرح الدولي في منافستها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فكان تدخلها العسكري المباشر في سوريا أحد أهم تلك العلاقة التنافسية . فضلا عن الارهاب الدولي ذو الاجندات الدولية والدخيل على البلدان العربية والذي أستخدم المنطقة العربية وسيلة لترويج أفكاره ومن ثم تدميرها .

5 . المديونية الخارجية العربية والتي كان لها دورا في أحداث ظاهرة عدم الاستقرار المجتمعي للبلدان العربية، إذ بلغ حجم الديون العربية الخارجية وبشكل أجمالي لعشرين دولة عربية بـ(تريليون دولار) في نهاية عام 2016 حسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأئتمان الصادرات ، فزادت الديون الخارجية العربية من 42604 مليار دولار كمتوسط للمدة مابين عامي 2000 و 2011 إلى 891 مليار دولار عام 2014 ثم بلغت 878 مليار دولار عام 2015 ، ثم إلى 923.4 مليار

دولار عام 2016 بسبب أقدام العديد من الدول العربية على الاقتراض واصدار سندات دين سيادية لتمويل العجز في موازناتها العامة (43).

6. الدور الضعيف لمنظمة الامم المتحدة تجاه الدول العربية وخضوعها التام للسياسات الأمريكية والاوربية جعل مواقفها تجاه القضايا العربية ثانوي وفي مجريات التوجهات الامريكية ليس إلا . لذلك كان لهذا الدور الضعيف أثر في إحداث وتطور ظاهرة عدم الاستقرار المجتمعي التي عاشتها ومازالت تعيشها البلدان العربية بسبب إزدواجية التعامل مع القضايا العربية المختلفة بدءا من القضية الفلسطينية مرورا بالقضايا العربية الأخرى .

المبحث الثالث: الآفاق المستقبلة لظاهرة عدم الاستقرار المجتمعي للبلدان العربية.

ترتبط عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية بحجم المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة وبمدى توافر الرغبة المتأصلة لدى النظم السياسية العربية ونخبها الحاكمة لتعزيز مؤشرات الاستقرار المجتمعي على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة وإضعاف مؤشرات التي تعزز أو تنمي ظاهرة عدم الاستقرار المجتمعي، لذلك فمن الصعب إستشراف مستقبل عدم الاستقرار المجتمعي أو الاستقرار في البلدان العربية بسبب كثرة الاحداث السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية وإنعكاساتها على واقع المجتمعات العربية بما يزيد من مؤشرات عدم الاستقرار بكل مستوياتها . وبتقديرنا فإنه برغم تعدد أسباب عدم الاستقرار وتأثيراتها السلبية إلا إن مستقبل ظاهرة عدم الاستقرار المجتمعي تعتمد بشكل أساس بالمسار والدور الذي تتخذه النخب السياسية الحاكمة سواء كانت نخب ديمقراطية أو غيرها في تعاملها مع الازمات الداخلية والخارجية ودرجة مقدرتها على التعامل مع تلك الازمات بشكل يعيق تأثيراتها السلبية علة الواقع المجتمعي رغم تباين الظروف الموضوعية والمادية من دولة إلى أخرى ، وفي ضوء ما تقدم سنتناول في ظل هذا

المبحث مشهدين هما : مشهد استمرار الوضع الراهن المقترن بالتراجع ومشهد التقدم والتطور المجتمعي المقترن بالنجاح .

أولاً : المشهد الأول (أستمرار الوضع الراهن المقترن (بالتراجع) .

يفترض هذا المشهد استمرارية ظاهرة عدم الاستقرار المجتمعي للبلدان العربية نتيجة تغلب العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الاستقرار المجتمعي العام وعدم قدرة النظم السياسية العربية ومؤسساها العاملة الرسمية وغير الرسمية في تقليل مؤشراته أو في احتوائها وإيجاد الحلول والمخارج الناجعة لها . إذ يفترض هذا المشهد تزايد نسبة البطالة وعدم مقدرة الحكومات العربية على إنهائها أو التقليل من أثارها ولا سيما بين صفوف الشباب العربي وكذلك تدني نسبة المشاركة السياسية والشعبية التي تدفع بالشعوب العربية للتظاهر والمطالبة بالتغيير فتصبح الحكومات العربية عاجزة أمام المطاليب الشعبية المتزايدة ، فضلا عن تعمق أزمة الهوية الوطنية وإنزوائها وتراجعها أمام تنامي وشيوع الهويات الفرعية والثانوية والتي كانت وما زالت السبب الرئيس في تلكؤ معظم الحكومات العربية في إيجاد حلول ناجحة لضغط هذه الهويات وجمعها في هوية وطنية واحدة بعيدة عن عناصر التفرقة والمناطقية والدينية والمذهبية المحبطة ، كما ويفترض هذا المشهد أستمرار تحدي الارهاب الذي عصف بالمجتمعات العربية على الرغم من حجم العمليات المبذولة من جانب الحكومات العربية للسيطرة والقضاء عليه إلا إنه سيدفع بالدول العربية لدخولها في صراع مستمر وممتد بما يؤجل عمليات الاصلاحات السياسية والاقتصادية من منطلقات أمنية . وتأسيسا لما تقدم فإن أهم مظاهر هذا المشهد هي :

1 . أستمرار حالة العنف والصراع ضمن الاقليم العربي وبدوافع مختلفة منها داخلية ومنها خارجية في كل من سوريا واليمن والعراق وفلسطين وليبيا ومصر وبالشكل الذي يُشل حركة الحكومات العربية للتفرغ تماما لبناء قاعدة ديمقراطية حقيقية الامر الذي يؤدي لتدمير البنية التحتية ويعيق تحقق تنمية مستدامة .

2 . ارتفاع نسبة البطالة والفقر في العالم العربي بشكل مخيف ولاسيما بين فئات الشباب العربي والتي تصل في عام 2017 حوالي 30 0/0 لذا فإن البطالة والفقر ستكون سببا ومحركا لقيام التظاهرات وربما الثورات مستقبلا .

3 . تراجع وانخفاض معدلات الاستثمار بسبب ارتفاع الاعمال الإرهابية وتنامي خطر الحركات الارهابية والتي تستهدف كل شي وهو ما ترتب عليه انخفاض حاد في فرص العمل والتشغيل بما يشكل مؤشرا واضحا لعدم الاستقرار وعاملا في ضعف الحكومات العربية على توفير فرص التشغيل ، فمصر على سبيل المثال فقدت الكثير من المستثمرين بسبب الهجمات الإرهابية التي تتعرض لها مقار الشركات الكبرى وهو ما جعل الاخيرة تنقل استثماراتها الى مناطق أخرى من العالم .

4 . من مظاهر هذا المشهد ونتيجة لتزايد مؤشرات عدم الاستقرار ستتجه معظم البلدان العربية مجددا صوب الاخذ أو العودة الى مركزية السلطة (دولة سلطوية) بسبب خطر الإرهاب وعدم الاستقرار الداخلي والذي سيدفع بالمؤسسات السياسية لتغليب الاجراءات الأمنية الداخلية ورصد الميزانيات اللازمة لها وتأجيل عمليات الاصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي .

إن أهم الدوافع والمسوغات التي تقف خلف هذا المشهد هي :

أ . إن ما يدفع صوب تحقق هذا المشهد هو الوضع الحالي الذي تعيشه البلدان العربية بسبب أنتشار العنف والأعمال الإرهابية وتزايد مؤشرات عدم الاستقرار في كل من مصر والعراق وتونس وليبيا وسوريا واليمن والجزائر ، بالاضافة إلى التراجعات الاقتصادية التي تعيشها هذه البلدان بسبب تمتد ظاهرة عدم الاستقرار إلى البنية الاقتصادية مما ادت إلى التراجع في النمو الاقتصادي والوقوع في أزمات إقتصادية حادة بسبب إنخفاض التمويل المالي .

ب . أصبحت الحكومات العربية عاجزة في سيطرتها على الأمور الأمنية فضلا عن الأمور الاقتصادية والاجتماعية فأصبحت مجتمعاتها تعاني من أزمة الهوية الوطنية بعد أن تشاطرتها الهويات الفرعية والثانونية والتي قادت إلى أنهيار أسس السلم الأهلي في

بعض جوانبه والأندماج الاجتماعي بسبب استمرار العنف وأرتفاع منسوب النعرات القومية والعنصرية والتي تمكنت الاجندات الخارجية من تحريكها .

إن أهم المحددات التي تسهم في عدم تحقق هذا المشهد وتحد من تواجده هو قدرة الحكومات العربية في مواجهة مؤشرات عدم الاستقرار وفق خطط إستراتيجية تحتوي على مضامين سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتحتوي على الحلول والبدائل .

ثانياً: المشهد الثاني (مشهد التقدم وتحقق الاستقرار المجتمعي المقترن (بالنجاح).

يفترض هذا المشهد توقف حالة العنف والاعمال الإرهابية التي أضرت بالمجتمعات العربية واستقرارها وتوقف حالة التدهور والتراجع الاقتصادي والأمني وفي وضعية حقوق الانسان ، وذلك بعد تمكن الحكومات العربية من تجاوز المعوقات كلها التي تسبب حالة عدم الاستقرار على المستويات الثلاثة ولا سيما السياسية منها . وعليه فإن أهم مظاهر هذا المشهد هي :

1 . القدرة والنجاح على تقليل نسب البطالة والفقر في البلدان العربية بعد تمكن الحكومات العربية من إتباع إستراتيجيات مدروسة وقادرة على توفير فرص التشغيل والتغير نحو الأفضل.

2. تطور الوعي السياسي والثقافي وبما يتناسب مع ضرورة المحافظة على الاستقرار المجتمعي ومن ثم يدفع بإتجاه تزايد نشاط الدولة ومقدرتها في تطوير مؤسساتها الادارية والخدمية بما يوفر أرضية مناسبة لنمو وتقدم الديمقراطية .

3 . أرتفاع وتحسن الدخل الفردي لعموم المواطنين سنويا بعد التقدم الكبير في الناتج الاجمالي القومي للبلدان العربية ، والتمكن من إنهاء مشكلة الديون الداخلية والخارجية بما ينعكس على الواقع المحلي .

أن أهم المسوغات التي تعزز حظوظ هذا المشهد مستقبلا هي الرغبة الشديدة من جانب البلدان العربية لحل مشاكلها السياسية والاقتصادية الداخلية بشكل فردي فضلا عن رغبتها الشديدة أيضا للتفاهم مع بعضها البعض في أطارها العربي لتفعيل الاتفاقيات

السياسية والأمنية والاقتصادية المشتركة لتحقيق التكامل العربي على المستوى الخارجي.

نستنتج مما تقدم أن المشهدين واردان في المستقبل إلا إنه يمكننا القول إن المشهد الأقرب للصحة على المدى القريب هو المشهد الأول إذ مازالت مؤشرات عدم الاستقرار الداخلي والخارجي قائمة وذات تأثيرات سلبية بالغة الخطورة على الواقع المجتمعي العربي ، كما إن الحكومات العربية مازالت عاجزة على إحاطة ظاهرة عدم الاستقرار وتقليل تأثيراتها لأسباب عديدة منها ما هو ذات صبغة سياسية بسبب عدم الأخذ بالمتطلبات الديمقراطية لتحقيق ممارسة سياسية وعملية ديمقراطية حقيقية وما حاصل ما هو إلا عملية ديمقراطية في حدود الجانب الإعلامي أكثر منه واقع ديمقراطي حقيقي . وسيستمر هذا المشهد بتأثيراته السلبية على المدى المتوسط أي بحدود الخمسة سنوات القادمة إلا إنه سيشهد تراجعا ملحوظا على المدى البعيد في غضون العشر سنوات القادمة بعد أن تشهد البلدان العربية ومجتمعاتها تقدما كبيرا في تحقيق الانتقال الديمقراطي والاستقرار السياسي من شأنه أن يحقق استقرار اقتصادي كبير بعد تحقق تنمية مستدامة في جوانبها البشرية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

الخاتمة والإستنتاجات :

عرفت البلدان العربية ومجتمعاتها المحلية ومنذ استقلالها لظاهرة عدم الاستقرار المجتمعي نتيجة الصراعات السياسية المختلفة والتي كرست الاستبداد السياسي وتمركز السلطة بيد رئيس واحد وحزب واحد وبالشكل الذي تم أختزال عموم الشعب بشخص واحد ليس إلا ، مما أضعف هذه المجتمعات من مواكبة التطورات العالمية في البناء الثقافي والروحي والعلمي بسبب الانغلاق السياسي الذي قد في نهاية المطاف للانفجار الشعبي متمثلا بسلسلة من الثورات أطلق عليها الربيع العربي والتي لم تقدم بيئة حقيقة لنمو وتقدم الديمقراطية بما يحقق الاستقرار المجتمعي وإنما خلقت حالة من الفوضى السياسية والتراجع الاقتصادي صاحبة عملية التغيير ودفعت بها نحو

المستقبلية

الممارسات العنفية. وتأسيساً لما تقدم فإن أهم الإستنتاجات التي يمكن أن نسجلها من خلال هذا البحث هي:

أولاً : مازالت ظاهرة عدم الاستقرار المجتمعي متجذرة داخل المجتمعات العربية وبحاجة للعديد من الحلول السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفق إستراتيجيات حكومية ووطنية مدروسة وفق مديات زمنية تضمن تحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي تدريجيا لكسب الوقت والزمن .

ثانياً : مازالت الحكومات العربية تمارس الدور السلبي في خلق مسببات عدم الاستقرار والتي تتجسد بمجموعة من المؤشرات أهما كثرة الاعتقالات والسجون والصراعات الحزبية وانعدام فرص التشغيل والعنف .

ثالثاً : مازالت الحكومات العربية في ممارساتها اليومية والفعلية غير جادة على تفعيل الحوار والمصالحة والتأكيد على المسلمات الديمقراطية وتفعيلها في تعاملها مع قوى المعارضة، كما إنها غير جادة في مواجهة الاجندات الخارجية والتي عادة ما تكون بعض البلدان العربية جزءا منها في إثارة القلاقل والتدخل في شؤون دول عربية أخرى تبعا لما تقتضيه مصالحها الخاصة والتي قطعا تقود في نهاية المطاف لحالة عدم الاستقرار السياسي .

رابعاً : مستقبل عدم الاستقرار المجتمعي والاستقرار مرهون بمدى توفر الرغبة الحقيقية من جانب الحكومات العربية ونخبها السياسية الحاكمة والتنظيمات والاحزاب السياسية جميعها بمواجهة الازمات السياسية والاقتصادية المختلفة وايجاد المخارج لها ومنع إنعكاسها على واقعها المجتمعي ، لذا سيكون مشهد أستمرارية الوضع الراهن والتراجع هو ميزة المجتمعات العربية في غضون الخمسة سنوات المقبلة .

المصادر والمراجع :

1. د. محمد عابد الجابري ، الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ط 3 ، سلسلة الثقافة القومية عدد 26 ، بيروت : وكز دراسات الوحدة العربية ، 2004 ، ص 106 .

2 . المصدر نفسه ، ص ص 132 . 133 .

3 . جلال معوض ، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها ، مجلة العلوم الاجتماعية العدد 1 ، المجلد 11 ، جامعة الكويت ، 1983 ، على الرابط http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss/homear.asp?=88poot.

4 . نقلا عن عزو محمد عبد القادر ناجي ، مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة ، صحيفة الحوار المتمدن ، 12 / 2 / 2008 www.ahewar.orgls.asp?aid=124635&r=0

5 . د. خالد حنفي علي ، أختبار عدم الاستقرار في مرحلة ما بعد الثورات ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، عدد 168 ، يوليو 2014 ، www.siyass.org.eg/news content/3/134/3817

6 . علي الدين هلال ، " دراما الانتقال " : العوامل الهيكلية لعدم أستقرار أنظمة ما بعد الربيع العربي ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 194 ، القاهرة : مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، مؤسسة الأهرام ، 2013 . على الرابط www.siyassa.org.eg/news/3342.aspx

7 . د. محمد عابد الجابري ، مصدر سبق ذكره ، ص 59 .

8 . علي الدين هلال ونيفين مسعد ، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير ، ط 1 ، بيروت : مركزدراسات الوحدة العربية ، 2000 ، ص 168 .

9 . رعد عبودي بطرس ، أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي ، مجموعة باحثين ، حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية ، ط 2 ، سلسلة كتب المستقبل العربي 41 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2007 ، ص 219 . وكذلك ينظر ، د. غازي فيصل ، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث ، بغداد : مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، 1993 ، ص ص 80 . 81 .

10 . عبد العظيم محمود حنفي ، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها ، صحيفة الاهرام المسائي ، عدد 8171 ، في 10 سبتمبر 2013.

11 . د . شاهر الشاهر ، الاستقرار السياسي معاييره ومؤثراته ، مؤسسة دام بريس الإعلامية في 31 / 8 / 2016 على الرابط http:www.dampress.net

12 . د. أحمد فاضل جاسم داود ، مستقبل العملية السياسية والديمقراطية في العراق : دراسة تحليلية في التحديات وآفاقها المستقبلية ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، عدد 20 ،كانون الاول /2013 ، ص 312 وما بعدها .

13 . فرح عبد العزيز عزت ، معا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، صحيفة الاهرام ، عدد 46259 ، في 1 / 8 / 2013 .

14 . المصدر نفسه .

15 . د. أحمد فاضل جاسم داود ، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003 : دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية وآفاقها المستقبلية ،المجلة السياسية والدولية ، عدد 25 ، الجامعة المستنصرية ،كلية العلوم السياسية ، صيف / 2014 ، ص 191 .

16 . ماجد أبو كلل ، دور مؤسسات المجتمع المدني في الاستقرار الاجتماعي ، صحيفة رؤية عراقية في 12 / 9 / 2015 على الرابط http://vision4iraq.blogspot.com/2015/09/blog-post.html?m=1

17 . د. أحمد فاضل جاسم داود ، عدم لاستقرار المجتمعي في العراق .... ، مصدر سبق ذكره ، ص 191 .

18 . حسنين توفيق إبراهيم ، النظم السياسية العربية : الإتجاهات الحديثة في دراستها ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 ، ص 65 .

19 . المصدر نفسه.

20 . عبد النور بن عنتر ، الشرعية السياسية عملية تطورية ، على الرابط ،

www.aljabriabed.net/n45_03beantar.htm ، وللمزيد ينظر حسنين توفيق إبراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992 ، ص 57 .

21 . د. أحمدفاضل جاسم داود ، التحولات السياسية في البلدان العربية : دراسة تحليلية في الأسباب وأفاق المستقبل ، مجلة العلوم السياسية ، عدد 47 ، جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية ، 2013 ، ص ص 66. 67 . وللمزيد حول تراجع شرعية النخب السياسية العربية ينظر عبد الإله بلقزيز ، أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي ، مجلة المستقبل العربي ، عدد 378 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، (آب / أغسطس 2010) .

22 . خالد سليمان ، العوامل المعيقة لتحركات الشارع : حالة الاردن ، مجموعة باحثين ، الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي ، ط 1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2007 ، ص 249 .

23 . د. قاسم علوان سعيد و د. أحمد فاضل جاسم ، ربيع الثورات العربية : الاسباب والمستقبل ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، عدد 11 ، المجلد 3 ، (أيلول / 2011) ، ص 390 .

24 . صخر المحدق ، أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية : الجزائر إنموذجا ، حلقة بحث ، جامعة دمشق ، كلية العلوم السياسية ، 2011 ، ص ص 30 . 31 .

25 . حافظ أبو سعدة ، الصراعات الكامنة في الشرق الحكم المركزي : الديمقراطية النخبوية أم ديمقراطية الجماهير ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، عدد 14 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، (ربيع / 2007) ، ص ص 66 . 67 .

26 . زياد بهاء الدين ، ملاحظات حول المجتمع المدني ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، في 24 / 3 / 2017 ، على الموقع الالكتروني http://www.siyassa.org.eg/newscontent/2/132/8758

27 . د . رضوان محمود المجالي ، أثر الحركات الاحتجاجية في الاردن على الاستقرار السياسي ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، عدد 12 ، جامعة العلوم الإسلامية العالمية ، الاردن ، 2015 ، ص 58 . D1204.pdf

28 . مدحت وهبة ، معدل البطالة في مصر حسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، على موقع اليوم السابع ، في 15 / مارس /2016 http://m.youm7.com/story/2016/5/15

29 . للمزيد ينظر ، الحدث الاقتصادي الجزائري ، على الموقع www.eco.algeria.com/content

30 . المنجي السعيداني ، إرتفاع نسبة البطالة في تونس خلال عام 2016 ، صحيفة الشرق الأوسط ، عدد 13996 في 24 / مارس /2017 .

31. صندق النقد الدولي يحذر من تنامي البطالة في المغرب ، على موقع الرباط اليوم .http://rabatoday.com

32 . فاطمة الصائغ ، (دافوس) نسبة البطالة في البحرين 4.7 0/0 وهي الثانية خليجيا ، صحيفة الوسط ، العدد 4426 في 20 / أكتوبر 2014 على الرابط / www.alwasatnewe.com

33 . للمزيد ينظر بيانات البنك الدولي حول نصيب الدخل الفردي من إجمالي الدخل القومي السنوي في البلدان العربية لسنة 2015 على الرابط الآتي www.data.albankaldawli.org/indicator/ny.GNpp

34 . د. شريف مصباح ، الفقر : أهم أسبابه والمشكلات المترتبة عليه ومقترحات لمواجهة هذه ظاهرة ، على موقع إعمار الالكتروني ، على الرابط ، www.eamaar.org/?mod=article&iD=5547

35 . للمزيد ينظر تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، 261 مليار دولار الديون الخارجية لخمسة دول عربية ، صحيفة العربي الجديد ، عدد 4389 ، في 11 / مارس 2017 على الرابط الآتي https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/3/11/261-

المستقبلية
36 . للمزيد ينظر د. ماجدة التميمي ، 119 مليار دولار ديون العراق وتحذيرات من انفلات الوضع الاقتصادي ، موقع باس نيوز في 26 /1 / 2017 www.basnews.com/index.php/ar/economy/2017-01-26
37 . تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مصدر سبق ذكره .
38 . حجازي عبد الحميد الجزار ، العوامل الاقتصادية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان 63 – 64 ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية مع مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت ، خريف 2013 ، ص 128 .
39 . المصدر نفسه ، ص 128 .
40 . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 2016 ، www.arabststes.undp.org/content/rbas/ar/home/presscenter/pressreleases/2017/03/21/youth-and-womaen-among.
41 . أميرة البربري ، العرب والولايات المتحدة الأمريكية : المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة متغيرة (رؤية أكاديمية) ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 98 ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ديسمبر 2014 على الرابط الآتي . www.siyassa.org.eg/NewsQ/5041.aspx
42 . نقلا عن ، ميلود وضاحي ، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه دول أفريقيا : دراسة حالة القرن الافريقي 1990 . 2003 ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد بوضياف ، كلية الحقوق والعلاقات الدولية ، 2015 ، ص 23 .(pdf)
43 . صحيفة الخليج الجديد ، في 30 ديسمبر 2016 ، على الرابط الآتي .
https://medium.com/@Newkhalij-ad?source=post_header_ lockup

Research summary

Community instability in Arab countries. Analytical study on the causes and future prospects

The research aims to define the concept of social instability and identify the three types of political, economic and social instability .it also aims at identifying the internal and external causes that have been divided between political causes such as the identity crisis, terrorism, violence and the elite of the ruling elites, and economic and social reasons such as unemployment and poverty. With external causes. with the prediction of the future of the phenomenon and its continuation in the present and future within the Arab societies.